

رابعاً: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي

رؤية استراتيجية؛ جناحا نهوض المرأة



تمهيد

إن نهوض الأمة العربية رهن، ضمن متطلبات أخرى، بنهوض المرأة في البلدان العربية. ويتعدى ذلك المطلب مجرد إحقاق الحق وإنصاف النساء من غبن تاريخي وقع عليهن، وكلاهما واجبٌ ومطلبٌ حق. ولكن العمل من أجل نهوض المرأة العربية يتجاوز كل ذلك إلى الحرص على نهضة الوطن العربي بأسره.

ولا خلاف في أن البلدان العربية قد تمكنت من تحقيق إنجازات مشهودة في النهوض بالمرأة، ولكن مازالت أمامنا أشواط لبلوغ الغايات النهائية المرغوبة وفق تصورنا لنهوض المرأة في الوطن العربي.

ولكن يتعين أيضا الإقرار بأن المد المجتمعي المؤازر لنهوض المرأة قد شهد انحسارا في العقود الخمسة الماضية، مقارنة بحقبة نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. ويعود ذلك إلى صعود مكانة التيارات المحافظة والمتشددة في المجتمعات العربية، في سياق من اتساع المد المجتمعي المحافظ في ظل تقاعس جهود التنمية، بمعنى التنمية الإنسانية، في البلدان العربية، خاصة فيما يتصل بشق التضيق على الحرية، بالمعنى الشامل (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004).

وقد تبين من الفصول السابقة أن مهمات ضخمة تبقى قيد الإنجاز ليتم نهوض المرأة في الوطن العربي من خلال اكتساب وتوظيف القدرات البشرية وتمتع بالحقوق. كما ظهر من التحليل أن وضع المرأة في البلدان العربية يمثل محصلة تفاعل عديد من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتشابك بطريقة مركبة، وبعضها إشكالي الطابع. فهناك رواسب ثقافية لها أثر حاسم في إنتاج التحيز ضد المرأة، وبنى مجتمعية تؤثر بشكل خاص في أنساق التنشئة والتعليم والإعلام والعلاقات الأسرية وعلى صعيد المجتمع، وبعض

عوائق قانونية، تحول كلها، بدرجات متفاوتة، دون اكتساب النساء القدرات البشرية وتوظيفها بفعالية، ومن تمام تمتعهن بالحقوق الإنسانية، على قدم المساواة مع الرجال، بما يعوّق نهوض المرأة في الوطن العربي.

ومن الضروري التأكيد على أن مدى الإنجاز في تعليم البنات في البلدان العربية أكبر بكثير من إفساح المجال للنساء في توظيف قدراتهن البشرية، بحيث أصبح القصور في تعليم البنات يرجع في الأساس لتحيزات ضد النساء ذات طابع ثقافي، أو لضعف القدرات الاقتصادية على مستوى الأسرة أو المجتمع. كما برهنت البنات على إجادتهن في التعلم. ولا يعني ذلك أن مشكلة نقص التعلم قد اختفت من خريطة معوقات نهوض المرأة، نظرا لانتشار الأمية بين النساء في البلدان العربية بمعدلات أعلى من الذكور.

وفي مجال ضعف توظيف القدرات البشرية للنساء، خاصة في مضماري النشاط الاقتصادي الرسمي والنشاط السياسي، يبقى للظروف الكلية للمجتمع في المجالين الثقافي والاقتصادي وعلى مستوى نسق الحكم، دور محوري.

ويفضي هذا التشخيص إلى ضرورة التطرق إلى طبيعة الإصلاح المجتمعي المؤازر لنهوض المرأة في سياق مشروع للنهضة الإنسانية في الوطن العربي، وهو أحد جناحي نهوض المرأة في الرؤية الإستراتيجية المقدمة فيما يلي.

وعلى الرغم من كل ذلك، فقد تمكنت نساء عرب من تحقيق إنجازات مبهرة في مختلف مجالات النشاط البشري والتنمية الإنسانية على وجه الخصوص. غير أن هذا الإبداع يبقى منحصرًا في القلة التي أتاحت لها فرصة اكتساب المهارات والمشاركة في مختلف صنوف النشاط البشري. ومن هنا أيضا، تظهر أهمية تبني أسلوب الدعم التفضيلي للنساء لتمكينهن من المشاركة العامة في جميع مجالات النشاط البشري، مما يمكن أن يحفز بدوره مستويات أعلى من مشاركة النساء، خدمة لنهوض المرأة

إن نهوض الأمة

العربية رهن، ضمن

متطلبات أخرى،

بنهوض المرأة في

البلدان العربية

تمكنت البلدان

العربية من تحقيق

إنجازات مشهودة

في النهوض بالمرأة،

ولكن مازالت أمامنا

أشواط لبلوغ الغايات

النهائية المرغوبة

في جميع صنوف النشاط البشري، خارج نطاق العائلة، على قدم المساواة مع أقرانهم من الرجال. وتبقى المساهمة الفعلية نتيجة لقرار خاص بهن يتخذنه بحرية.

ويتوجب كذلك إضفاء القيمة المجتمعية الواجبة على دور المرأة في نطاق العائلة، باعتباره مساهمة لا غنى عنها في إقامة بنية مجتمعية سليمة يمكن أن تحمل مشروعاً للنهضة في الوطن العربي. وقد بينت إصدارات تقرير التنمية الإنسانية العربية، وعلى محوري المعرفة والحرية بصورة خاصة الأهمية القصوى لعملية التنشئة الاجتماعية، بدءاً من الأسرة، في إكساب النشء المعرفة والقدرة على النقد، ومن ثم الابتكار والإبداع، والتحلي بالقيم الإيجابية، مثل المبادرة والانتماء المجتمعي، مما يمكن من ترقية المجتمع على جميع محاور النشاط البشري. وفي هذا السياق، تتأكد الأهمية الحيوية لاكتساب النساء القدرات البشرية الأساس، بما يهيئهن لدور إيجابي مبدع، في عملية التنشئة، وبهدف تمتين أواصر المحبة والتماسك في العائلة العربية، وتمكين جميع أفراد الأسرة العربية من المساهمة الفعالة في مشروع نهضة الأمة. غير أن هذا الدور الإيجابي المبدع يستعصي، في تمامه، على نساء مقهورات محرومات من حقوقهن. وهنا تتبدى قيمة عملية لتنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وبخاصة بنودها القاضية بالمساواة بين النوعين وبضمان حقوق البنات، في البلدان العربية.

ولتحدي التنمية الإنسانية على حد سواء. ومن ثم، فإن الحرص على تقدم البلاد، وضمانه النجاح الأكيدة في مشروع النهضة الإنسانية في الوطن العربي، في منظور نهوض المرأة، يقتضي التركيز على إتمام المهام المحققة لغاية نهوض المرأة في الوطن العربي، آخر الأمر، دون الوقوف عند التغني بالإنجازات السابقة. ومن حسن الطالع أن نتائج استطلاع الرأي تدل على أن هناك تأييداً واسعاً بين الجمهور في البلدان العربية لنهوض المرأة في الوطن العربي، باعتباره مكوناً لنهضة إنسانية شاملة (إطار 10-1).

أولاً: القسّمات العامة لرؤية نهوض المرأة في الوطن العربي

يتعين أن يتجاوز نهوض المرأة العربية، أول الأمر، مجرد التجميل الرمزي، على قيمته، عن طريق صعود نساء عربيات متميزات إلى مواقع قيادية في مختلف مجالات النشاط البشري، ولا سيما في مؤسسات الدولة، بأن يمتد إلى تمكين القاعدة العريضة من النساء العربيات كافة.

في منظور التنمية الإنسانية، باعتبارها عملية تغيير مجتمعي، يقتضي نهوض المرأة العربية أولاً إتاحة الفرصة كاملة وحقيقية لجميع النساء العرب لاكتساب القدرات البشرية، وبخاصة الصحة - بالمعنى الإيجابي الشامل - ولاكتساب جميع البنات والنساء العرب للمعرفة على قدم المساواة مع الصبية والرجال. وثانياً، إتاحة الفرصة كاملة للنساء العرب للمساهمة الفعالة

يقتضي الحرص على

النجاح في مشروع

للهضة الإنسانية

في الوطن العربي،

التركيز على إتمام

المهام الجسام المحققة

لغاية نهوض المرأة في

الوطن العربي، دون

الوقوف عند التغني

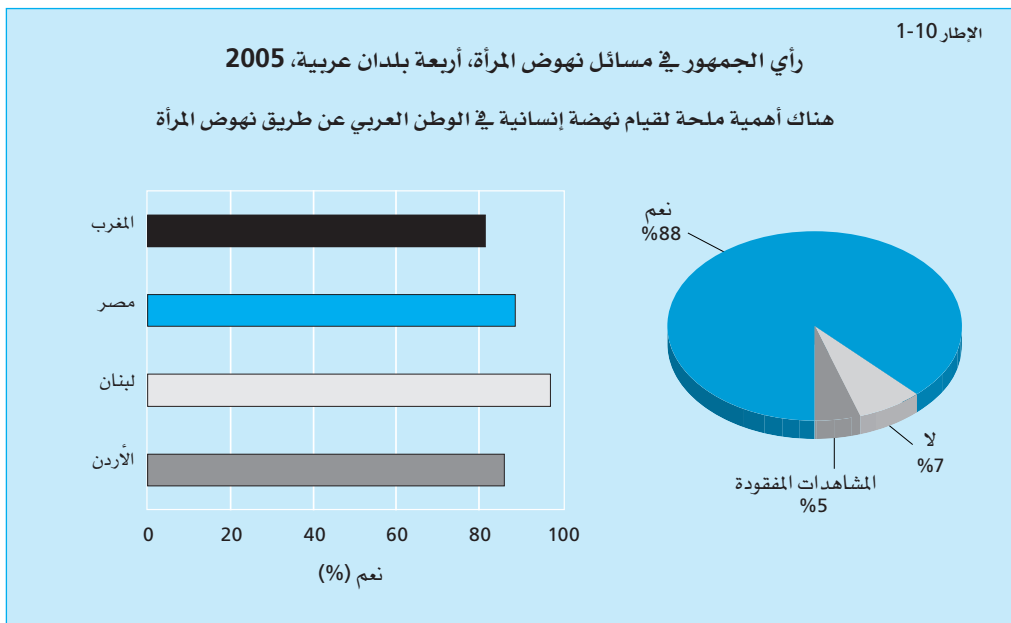
بالإنجازات السابقة

يتعين أن يتجاوز

نهوض المرأة العربية

مجرد التجميل

الرمزي



يتوجب إضفاء

القيمة المجتمعية

الواجبة على دور المرأة

في نطاق العائلة

ويرتب كل ذلك أهمية كبرى لإصلاح منظومة التعليم في البلدان العربية بما يكفل للبنات جميعاً فرص اكتساب المعرفة وتوظيفها، في نطاق العائلة وخارجها.

وفي منظور الحرية (تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004)، يتطلب نهوض المرأة العربية، على وجه الخصوص:

أولاً الاحترام الكامل لحقوق المواطنة للنساء العربيات كافة، باعتبارهن المحور الأساس للبنية الاجتماعية العربية.

ثانياً: حماية حقوق النساء في مجال الأحوال الشخصية والعلاقات الأسرية.

ثالثاً: ضمان الاحترام التام للحقوق والحريات الشخصية للمرأة، وعلى وجه الخصوص حماية النساء، في جميع مراحل حياتهن، من الإيذاء البدني والمعنوي.

ويستلزم إحقاق الحقوق هذه، ولا شك، إصلاحاً قانونياً ومؤسسياً عميقاً وبعيد المدى، يتوخى تحقيق الاتساق مع مكون القانون الدولي لحقوق الإنسان الخاص بحماية حقوق النساء، أي، على وجه التحديد، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي انضمت إليها كل البلدان العربية تقريباً، وإن تحفظ عدد من الدول العربية على بعض موادها. وبينت أجزاء سابقة من هذا التقرير أنه يمكن التحلل من هذه التحفظات من دون إخلال بجوهر شريعة الإسلام السمحاء. ونرى الضرورة ماسة لحفز الاجتهاد الفقهي الذي يمكن أن يؤدي إلى نيل هذه الغاية.

ويدعو التقرير إلى اعتماد مبدأ الدعم التفضيلي المؤقت، أو التمييز الإيجابي¹، في كل مجتمع عربي حسب ظروفه الخاصة، لتوسيع نطاق مشاركة النساء في مختلف مجالات النشاط البشري، بصورة مؤقتة، حتى تتفكك بنى التمييز التي دامت قروناً ضد النساء. فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن تتبوأ النساء مكانتهن المستحقة في المجتمعات العربية، دون مساعدة في المراحل الأولى للتحول نحو مجتمع لا يغبن النساء ولا ينتقص من حقوقهن الإنسانية.

إن القضاء المبرم على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هو من قبيل مكافحة إرث ظلم تاريخي ينطوي على إعاقة من اجترحوه لأمد طويلة في المستقبل. ويستلزم ذلك، في تقديرنا، اعتماد مبدأ

الدعم التفضيلي المؤقت، أو التمييز الإيجابي، لمصلحة النساء، على الأقل في بدايات العمل على تصحيح الظلم التاريخي.

ويتحقق هذا الدعم التفضيلي/التمييز الإيجابي بالجرعات والأساليب التي لا تشكل في حد ذاتها إضعافاً مُضمرًا لمن نريد أن يقوى ويقوم حتى يشتد عوده في ظل من التنافس المقوي بدلاً من الحماية المطلقة المُضغفة بدورها. وليست هذه بالمعادلة السهلة، ولكنها لازمة.

ولذلك، فمن المهم أن يراعى في تطبيق مبدأ الدعم التفضيلي/التمييز الإيجابي للنساء ألا يُدفعن، هنَّ ومناصروهن من الرجال، إلى التقاعس عن النضال اللازم لانتزاع حقوقهن باقتدار. وقد يكون من المناسب، على سبيل المثال، تخصيص حصص للنساء في انتخابات المجالس التشريعية على المستويين المحلي والمركزي، وحبذا لو كان على قوائم الأحزاب المتنافسة فيها. ولكن يفضل أن يبقى النظام على مبدأ المنافسة بين النساء، داخل الحصص، بحيث يفضي التمييز الإيجابي إلى بروز العناصر الأفضل بين النساء أنفسهن.

ولا نرى مبرراً للدفع بعدم دستورية نظام الحصص تلعلاً بمبدأ المساواة بين المواطنين، في بلدان ما زالت بنيتها القانونية تتضمن الكثير من مواطن التفرقة بين المواطنين (تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، الفصل الرابع). وينطبق ذلك التحفظ، على وجه الخصوص، على الدول العربية التي تتبنى فعلاً نظام الحصص لغرض آخر، مثل مصر التي تخصص نصف مقاعد المجلس النيابي لفئة "العمال والفلاحون" بنص دستوري.

ونلاحظ أن مجمل الإصلاحات المقترحة خطوطها العريضة هنا يتسق مع الرؤى الإستراتيجية التي قدمتها إصدارات تقرير التنمية الإنسانية العربية السابقة لإقامة مجتمع المعرفة والتحول نحو الحرية في الوطن العربي. والمتصور هنا أن الإصلاح المجتمعي الهادف إلى تمكين النساء من النهوض هو أحد جناحي طائر نهوض المرأة في الوطن العربي، شريطة الحرص التام على أن تُعنى جميع برامج الإصلاح المجتمعي بضمان حقوق النساء وفق الاتفاقية الدولية (سيداو).

ولكن الطائر لا يحلق إلا بجناحين. والجناح الآخر اللازم هو قيام حركة مكافحة، واسعة وفعالة

يدعو التقرير إلى
اعتماد مبدأ الدعم
التفضيلي المؤقت، أو
التمييز الإيجابي،
في كل مجتمع
عربي حسب ظروفه
الخاصة، لتوسيع
نطاق مشاركة النساء
في مختلف مجالات
النشاط البشري

يفضل أن يبقى
النظام على مبدأ
المنافسة بين النساء،
داخل الحصص

بحقوقه، وأسوأ أنواع الانتهاكات هي تلك التي يقبلها المجتمع؛ وكلاهما يشكل عقبة بارزة في طريق نهوض المرأة.

لهذا فإن نهوض المرأة في الوطن العربي يتطلب نظرة مركبة وشاملة، تعيد النظر، في الوقت نفسه، في أطر التفكير والسلوك على جميع المستويات، وتطرح وفقها استراتيجيات جديدة تطال مختلف مؤسسات المجتمعات العربية.

تنقية التركيبيات الثقافية من بذور التمييز ضد المرأة

1. حضرا الاجتهاد الفقهي للتغلب على المعوقات الثقافية لنهوض المرأة، وتشجيعه

على الصعيد الثقافي، تظل العقبة الجوهرية أمام نهوض المرأة هي أسلوب معالجة بعض أوجه التعارض بين المعايير الدولية والمعتقدات الدينية-الثقافية، أو ما يطلق عليه البعض "تعارض المرجعيات". ولا يقصد بالمعتقدات الدينية هنا الدين الإسلامي فحسب، وإن كان يتم التركيز عليه دائماً، وإنما المعتقدات المسيحية أيضاً، إذ يتحد موقف الديانتين السماويتين حيال قضايا مثل الإجهاض وبعض قضايا الصحة الإنجابية. وتمضي معالجة هذا التعارض وفق مسارين، يأخذ أحدهما، وهو الغالب في الجهد الدولي ويشايعه تيار ملموس من داعمي حقوق المرأة على الساحة العربية، موقفاً حدياً من حسم الدعوة لصالح المعايير الدولية. ويذهب الثاني إلى محاولة تجسير الفجوة بين المعايير الدولية والمبادئ الدينية من خلال اجتهادات التفسير. إن وضع الجمهور المخاطب أمام خيار المفاضلة بين المعايير الدولية ومعتقداته الدينية وتقاليدته الثقافية، يضع عقبة كؤوداً أمام نهوض المرأة.

ولا بديل في تقديرنا عن دعم التوجه الآخر الرامي إلى أعمال الاجتهاد الفقهي الرامي لإقامة الاتساق بين المعايير الدولية والمبادئ الدينية-الثقافية، انطلاقاً من المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية في حالة الإسلام بصورة خاصة. وحيث إن "لا كهنوت في الإسلام"، فإنه يجمل أن يتجاوز الاجتهاد الفقهي إسهار المؤسسات الدينية القائمة، وشخصها، إلى أن يصبح حقاً واجبا على كل مسلم عالم وقادر على التفقه في شؤون دينه، امرأة كان أو رجلاً.

في المجتمع المدني العربي، تتضوي تحتها النساء العرب والرجال المناصرون لنهوض المرأة العربية، في أنشطة تزداد اتساعاً وعمقاً، للمساهمة في إحداث الإصلاح المجتمعي المستهدف من ناحية، وتمكين النساء العرب كافة من جني ثماره والاستفادة منها في خدمة أغراض نهوض النساء، والأمة.

ويساعد في بزوغ هذه الحركة وتناميها، وصولاً لأغراض نهوض المرأة العربية، تحققُ المشهد المفتوح لبديل الازدهار الإنساني (تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004)، القائم على الاحترام البات للحريات المفتاح، للرأي والتعبير والتنظيم، خاصة الأخيرة. وذلك ما يمكن أن يؤدي إلى قيام مجتمع مدني قوي، حيوي وفعال، يشكل طليعة النضال من أجل نهضة إنسانية في الوطن العربي.

لقد اتضح أن جل النساء العرب مهتمش، وبمعدل أعلى من المتوسط، دون ذنب جنينته، في إسهار هيكل القوة الراهن، الذي تتمثل أهم سوءاته في تهيمش جموع الناس.

ولا ينتظر أن يتحول المهمشون، تلقائياً، إلى قوى صاعدة في هيكل القوة في البلدان العربية. ويمكن، بالطبع، الاستغراق في "الينبغيات"، ولكن لن يتحقق أي منها من دون فعل نضالي. فالحركة الاجتماعية شيء آخر. إن المطلوب هو الجهد والحوار وعملية كفاح تاريخية ساحتها هيكل القوة الراهن، وغايتها إعادة توزيع القوة بعدل بين الناس كافة. وبعبارة أوضح، فإن المطلوب هو نقل السلطة، من خلال الحوار والجهد والكفاح، من محتكريها، وإعادتها لأصحابها الحقيقيين من جموع العرب، ولا سيما النساء منهم.

ثانياً: الجناح الأول؛ بعض جوانب الإصلاح المجتمعي المطلوب لنهوض المرأة العربية

لا يمكن أن يتحقق نهوض المرأة في الوطن العربي بمعزل عن إصلاح السياق المجتمعي. كما أن قضية النهوض بالمرأة، ربما أكثر من أي مجال آخر من مجالات حقوق الإنسان، لا يكفي فيها سن القوانين واللوائح الرامية إلى القضاء على جميع أوجه التمييز ضدها، وإنما تحتاج إلى جانب ذلك إلى تعميق الوعي الاجتماعي للمرأة بقضاياها، وللمجتمع بقضايا المرأة. فأضعف حلقات حقوق الإنسان هي نقص وعي الفرد

لا ينتظر أن يتحول

المهمشون، تلقائياً،

إلى قوى صاعدة

في هيكل القوة في

البلدان العربية من

دون فعل نضالي

لا يمكن أن يتحقق

نهوض المرأة في

الوطن العربي بمعزل

عن إصلاح السياق

المجتمعي

يتطلب نهوض المرأة

في الوطن العربي

نظرة مركبة وشاملة،

تعيد النظر، في الوقت

نفسه، في أطر التفكير

والسلوك على جميع

المستويات، وتطرح

وفقها استراتيجيات

جديدة تطال مختلف

مؤسسات المجتمعات

العربية

2. التنشئة والتربية والإعلام: التصدي لنمطية صور النساء لإشاعة ثقافة مساواتية

يشكل عدم وضوح المفاهيم الثقافية/الاجتماعية على مستوى الأدوار والوظائف والحقوق عائقاً أمام تقدم النساء. فوضوح صورة النساء في المجتمع متعلق بوضوح هذه المفاهيم. وللتربية والإعلام دور محوري في إنشاء هذه الصور النمطية، ومن ثم في العمل على تغييرها في برنامج مجتمعي لنهوض المرأة.

تميز التنشئة في الأسر بين الذكر والأنثى في الحريات والمسؤوليات والحقوق. لذلك وجب كشف التمييز مهما كانت ذرائعه، وإزالته والمعاقبة عليه.

إن تنشئة الإناث في المجتمعات العربية تخضع لأوجه شتى من شروط تمييزية تهز ثقتهم بأنفسهم وتزعزع صورهم عن أنفسهم، إذ يخضعون إلى نظام قيمي ذكوري (معايير التنشئة/القوانين وفلسفتها القائمة على الحفاظ على مصالح السلطة الذكورية). كما أن المضمون الثقافي الذكوري يقبض على مصائرهم ويخضع طرق تفكيرهم. فإذا أتاح القانون مشاركة النساء في صنع القرارات الوطنية، فإن ثقافة المجتمع لا تتيحها بيسر.

بالنسبة للتربية، تبرز الحاجة لتنقية المناهج واستحداث أساليب التعليم والتقييم القائمة على المساواة بين الجنسين.

وعلى صعيد الإعلام، لا تكمن المشكلة في نقص البرامج الهادفة إلى تعزيز مكانة المرأة واحترام دورها في المجتمع فحسب، ولكن في البرامج وأنماط الدراما والإعلانات التجارية المبتذلة التي تتسلف الجهود الجادة للنهوض بالمرأة. وتزداد المشكلة تعقيداً في ظل انتشار الأمية التي تجعل من الإعلام مصدراً أساسياً للثقافة الشعبية، ومن هنا تتأتى أهمية تعزيز وسائل رصد وتحليل صورة المرأة في الإعلام العربي.

ومن اللازم كذلك أن يلعب الإعلام في البلدان العربية دوراً فاعلاً في التعريف باتفاقية "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، التي دلت نتائج استطلاع الرأي على مستوى بالغ التدني للمعرفة بها.

ويتكامل مع ذلك تصحيح نظرة النساء إلى أنفسهن، تلك النظرة التي تفصل بين الأدوار والمجالات، إذ تستمر في إنتاج ما يخدم مصالح النظام الأبوي التسلسلي من تهميش لها وتكريس

عسر اندماجها في تسيير المؤسسات كافة. ويتعين أن تنحو تنقية الأشكال الثقافية منحى إتقان الأدوار السوية في العلاقة بين الجنسين؛ وإقامتها على الحب والمودة، من أجل الارتقاء بالعلاقات وإشاعة الديمقراطية في شبكة العلاقات المؤسساتية. وهذه مهمة جليلة يفترض أن تتبناها المناهج التربوية المدرسية والجامعية والإعلام. ويجب فتح قنوات جديدة رصينة للقيام بهذا التأهيل توازي ما بين القنوات الأسرية والمجتمعية.

وعلى وجه الخصوص، تتطلب تنقية البنية الثقافية من جذور التمييز إبراز دور الرجال في نهوض المرأة. حيث تحمل النساء قضية نساء شخصيتهن وانطلاقتها في نسق ثقافي/اجتماعي/سياسي مبني على احترام الحريات والحق والمسؤولية. فما لم يحمل الرجال قضية مماثلة وعلى مستواهم الذاتي أولاً، فلا رجاء من تغيير العلاقات بين الجنسين نحو عيش متماسك تنظمه السعادة والحب. ولا رجاء من إمكانية تغيير القوانين. فإن لم يحمل الرجل هذه القضية وكقضية ذاتية قبل أن تكون مسألة موضوعية عامة، فإن وضعه المرتبك والمضطرب من جراء حمل النساء لقضيتهم ومبادراتهم سيفاقم من اهتزاز موقعه. وفي ذلك ألم وأسى وخسارة.

إصلاح الحكم

أفردنا في القسّمات العامة لرؤية نهوض المرأة في الوطن العربي دوراً محورياً لقيام حركة مجتمعية كفاحية تنفّس في مجتمع مدني حيوي ونشط، وتقوم بالمهام الصعبة لنهوض المرأة. وأشرنا إلى أن قيام مثل هذه الحركة يتطلب إصلاحاً في المجال السياسي، يبدأ بالمشهد المفتوح لبديل الازدهار الإنساني (تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث، الفصل التاسع)، وقوامه الاحترام الكامل للحريات المفتاح، للرأي والتعبير والتنظيم. ولعل الأخيرة، باعتبارها ركيزة حرية التنظيم في المجتمع المدني والسياسي، هي الأهم في منظورنا هنا. وهناك إذن، تضافر قوي بين التحول نحو مجتمع الحرية والحكم الصالح وفق رؤية تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث، وتوافر مقومات مؤسساتية ضرورية لقيام الحركة المجتمعية المناضلة من أجل نهوض المرأة في الوطن العربي.

ولكن هناك مجال تضافر آخر. فالتحول نحو مجتمع الحرية والحكم الصالح يتطلب إصلاحاً

تبرز الحاجة لتنقية

المناهج واستحداث

أساليب التعليم

والتقييم القائمة على

المساواة بين الجنسين

يتعين أن تنحو تنقية

الأشكال الثقافية

منحى إتقان الأدوار

السوية في العلاقة بين

الجنسين وإقامتها

على الحب والمودة

هناك تضافر قوي بين

التحول نحو مجتمع

الحرية والحكم

الصالح، وتوافر

مقومات مؤسساتية

ضرورية لقيام الحركة

المجتمعية المناضلة

من أجل نهوض المرأة

في الوطن العربي

تشريعياً واسع المدى. ويهمننا في منظور نهوض المرأة أن يشتمل الإصلاح التشريعي على ضمانات نهوض المرأة في الوطن العربي.

الإصلاح التشريعي

انطلاقاً من تحليل توجهات التشريع العربي في ما يتعلق بقضية المساواة بين الرجل والمرأة (الفصل الثامن)، فإن مراجعة البنية التشريعية العربية باتت أمراً واجباً من أجل إزالة جميع أشكال التمييز التشريعي ضد المرأة، وعلى وجه التحديد من خلال ما يلي:

1- أن تراجع الدول العربية ما أبدته من تحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة باتجاه:

- رفع جميع التحفظات على المادة الثانية من الاتفاقية التي تقرر مبدأ المساواة، لتعارض هذه التحفظات مع أغراض الاتفاقية بما يخالف المادة الرابعة من الاتفاقية ويتعارض مع قانون المعاهدات الدولية.

- رفع التحفظات التي تتذرع بمخالفة نص في الاتفاقية للقانون الوطني، لأن الدول ملتزمة بتعديل قانونها الوطني بما يتوافق مع نصوص الاتفاقية.

- الدراسة المتأنية للعلاقة بين نصوص الاتفاقية التفصيلية والأحكام الثابتة القطعية في الشريعة الإسلامية، بحيث يتم تحرير وضبط أوجه التعارض، إن وجدت، وقصر التحفظات عليها بشكل محدد. كما ينبغي عدم إطلاق التحفظات العامة بمقولة معارضة نصوص الاتفاقية لأحكام الشريعة دون ذكر وجه ذلك ودليله. ومن الضروري تبني الاجتهادات المستتيرة التي توفق بين المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

- ويبقى دليل جدية الانضمام هو التصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية.

2- يتوجب أن تراجع الدول العربية التشريعات المنظمة للحقوق السياسية، لتكفل للمرأة الحق في مباشرة هذه الحقوق بأنواعها، وفي تولي مختلف الوظائف العامة على قدم المساواة مع الرجل، وخاصة وظائف القضاء بمختلف مستوياتها، ومختلف الوظائف القيادية السياسية والإدارية والمحلية والأكاديمية وغيرها.

3- وفي هذا الإطار، فإن من المناسب، دعماً للمشاركة السياسية للمرأة التي عانت تاريخياً من تغييب للحق في المشاركة، أن يتبنى المشرع العربي نظام الحصص المقررة للمرأة في مختلف المجالس التشريعية والنيابية.

4- دعوة الدول العربية إلى التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بتشغيل المرأة والمساواة في الأجور، وفي شروط العمل، وتوفير الحماية للنساء العاملات.

5- من الضروري أن تراجع الدول العربية تشريعات العمل لديها، لتوفير مزيد من الحماية للنساء العاملات، وإزالة جميع أشكال التمييز ضدهن، وخاصة النساء الفقيرات والمهمشات اللواتي يقمن بأعمال في القطاعات غير المشمولة بحماية قوانين العمل، كالعمل في الخدمة المنزلية والقطاع الريفي. كما أن من الضروري تحقيق التوافق بين التشريعات العربية واتفاقيات منظمة العمل الدولية، وبخاصة اتفاقية تشغيل النساء، 1958 (رقم 111) واتفاقية المساواة في الأجور، 1951 (رقم 100).

6- مراجعة تشريعات العقوبات والإجراءات الجنائية لإزالة جميع النصوص التي تتضمن التمييز ضد المرأة، ومنها النصوص التي تميز في العقاب على جريمة الزنا، أو التي تميز في تخفيف العقاب على "جرائم الشرف" التي يرتكبها الزوج دون الزوجة، أو التي تعفي مرتكب جريمة الاغتصاب من العقاب إذا تزوج بالمجني عليها، أو غير ذلك من النصوص الموضوعية أو الإجرائية التي تنطوي على تمييز بسبب النوع.

7- مراجعة النظام القانوني للأحوال الشخصية في البلدان العربية من أجل إزالة التمييز ضد المرأة. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تتبنى الدول العربية التي لا توجد فيها تقنينات موحدة للأحوال الشخصية مثل هذه التقنينات. وينبغي أن يعمل المشرع العربي على تبني أكثر الاجتهادات استنارة في الشريعة الإسلامية والشرائع الدينية الأخرى، بما يؤدي إلى تحقيق التوافق بين مبدأ المساواة بين الرجال والنساء ويتسق مع المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية والشرائع الدينية لغير المسلمين.

8- دعوة الجامعة العربية، من خلال أمانة مجلس وزراء العدل العرب، إلى تحديث مشروع

إن مراجعة البنية
التشريعية العربية
باتت أمراً واجباً من
أجل إزالة جميع
أشكال التمييز
التشريعي ضد المرأة

إلى الاستثمار في صحة البيئة.

مناهضة الانتقاص من الحرية الشخصية للنساء

العنف القائم على النوع الاجتماعي يكبح قدرة المرأة على التمتع بالحقوق والحرريات على قدم المساواة مع الرجال، ويضعف أو يمنع تمتع النساء بالحقوق التي تضمنها لهن المواثيق الدولية. فالدول العربية التي تسعى لتحقيق تنمية إنسانية يكون لزاماً عليها أن تحمي النساء من العنف، باعتبار أن الحماية من العنف مسؤولية الدول، كما تنص على ذلك المادة 4 من الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد النساء.

ولضمان الحرية والكرامة الإنسانية لجميع النساء في الوطن العربي، فإن من المحتم، في ضوء توجهات هذا التقرير، أن تمتد مظلة حماية الحرية الشخصية للنساء الضيوف في البلدان العربية، وإن امتنهن مهنا تعد متدنية في السلم الوظيفي الراهن. فحماية حقوق المستضعفين هي المحك الأساس لمدى احترام الحقوق والحرريات الشخصية في أي مجتمع.

وتستلزم حماية النساء في البلدان العربية من مختلف أشكال العنف إحداث تغييرات مهمة على مستوى الوعي الجمعي، ضمن إستراتيجية تنطلق من الإقرار بأن العنف ضد النساء على مختلف أشكاله هو امتهان لإنسانيتهم وخرق لحقوق الإنسان وتهديد للتوازن النفسي والجسدي للأسرة والأطفال. وتنطلق هذه الإستراتيجية كذلك من الاقتناع بأن التمييز على أساس النوع هو المدخل الرئيسي لممارسة العنف. ويبرز في هذا المجال، على وجه الخصوص، العمل على تحريم ختان الإناث وتجريمه.

إن الأمر يتطلب وعي المسؤولين العرب واقتناعهم بضرورة تغيير الصورة المتداولة عن مكانة النساء ودورهن في المجتمع. ويفترض ذلك نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وحق الجنسين في التمتع بمواطنة كاملة، بواسطة وسائل التنشئة الاجتماعية من أسرة ومدرسة ومساجد وقنوات إعلامية. ويتعين أن يجرم القانون العنف ضد النساء، وأن تضمن الدولة ومنظمات المجتمع المدني توافر ملاذات أمنة للنساء ضحايا العنف عند الحاجة.

التقنين العربي النموذجي الموحد للأحوال الشخصية، بما يتواءم مع متغيرات العصر والالتزامات الدولية للدول العربية، خاصة تلك المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما ينبغي لهذا النموذج الموحد أن ينسجم مع الحلول المتقدمة التي تبناها عدد من التشريعات العربية الحديثة للأحوال الشخصية، وبما يستند إلى الاجتهادات الفقهية المتفتحة والمستتيرة.

9- مراجعة قوانين الجنسية في البلدان العربية بما يحقق المساواة بين الرجل والمرأة في منح الجنسية لأولادهما.

10- ضرورة نشر ثقافة المساواة واحترام حقوق الإنسان بين رجال القضاء وجميع المسؤولين عن إنفاذ حكم القانون، مع أهمية إشراك المرأة مع الرجل، على قدم المساواة، في جميع الوظائف القضائية والوظائف الأخرى المتصلة بإنفاذ القانون.

مكافحة الفقر دعماً لنهوض المرأة

تكمن أهم مجالات التدخل في هذا الصدد في الإقلال من انتشار فقر الدخل من خلال دعم النمو الاقتصادي، وتحقيق مزيد من العدالة في توزيع الدخل، إضافة إلى الإقلال من انتشار الفقر البشري، بمعنى الحرمان من اكتساب القدرات البشرية ومن توظيفها بفعالية.

ويتطلب نمو الدخل، بدوره، زيادة معدل الاستثمار وبناء المؤسسات، بمعنى القوانين والقواعد والنظم والأعراف التي تنظم التفاعل المجتمعي بين الأفراد، إضافة إلى إرساء أركان الحكم الصالح. كما أن العدالة في توزيع الدخل لا تمثل قيمة في حد ذاتها فحسب، وإنما تعمل في الأجل الطويل على دعم النمو، خصوصاً في الدول النامية.

ومن أهم آليات تحقيق العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر البشري، في آن، زيادة الإنفاق على التعليم، خصوصاً تعليم الإناث، وعلى الصحة وشبكات الأمان الاجتماعية، باعتبار أن كل هذه المجالات تشكل استثماراً في البشر، وتؤدي في نهاية المطاف إلى توسيع خيارات البشر.

ويتطلب الإقلال من الفقر البشري أيضاً زيادة الاستثمار في مجال الصحة، بما في ذلك الاستثمار في صحة الأطفال الرضع، وصحة الأطفال دون الخامسة، والصحة الإنجابية للنساء، بالإضافة

يكبح العنف القائم

على النوع الاجتماعي

قدرة المرأة على

التمتع بالحقوق

والحرريات على قدم

المساواة مع الرجال

من المحتم أن تمتد

مظلة حماية الحرية

الشخصية للنساء

الضيوف في البلدان

العربية

ثالثاً: الجناح الثاني لنهوض المرأة؛ حركة مجتمعية قادرة على إنجاز مهمة نهوض المرأة في عموم الوطن العربي

لنهوض المرأة وتحررها في جميع أنحاء العالم. ومن الواضح أن نجاح البلدان العربية في تحقيق إنجازات تليق بالوطن العربي وبمكانته بين الأمم التي نروم في هذا المجال، رهن بمدى كفاءة الحركة المجتمعية لنهوض المرأة، وبخاصة فيما يتصل بمهام التخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم، وبقدرتها على تهيئة البيئة المجتمعية الممكنة من قيام حركة نهوض المرأة في البلدان العربية. ولا خلاف في أن ضمان مناخ مواتٍ على مستوى الدولة (تتضافر لتحقيقه السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية) العربية، مكوّنٌ جوهري لهذه البيئة المجتمعية الممكنة. ولن يتأتى ذلك إلا بتطوير البنية القانونية، والإجرائية، التي تضمن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ووجود المنظمات المجتمعية الكفيلة بالدفاع عن حقوق المرأة، وعلى رأسها المساواة، مع احترام الاختلاف، وضمن حقوق المواطنة، والحفز على صيانتها.

ولا شك في أن أكثر عناصر هذه البيئة فعالية، في تقديرنا، هو تسهيل نشأة منظمات المجتمع المدني لنهوض المرأة²، أي تلك التي تتوفر على جهود قيام المرأة، باعتماد الفعل الجمعي المناضل، وتفعيل نشاط هذه المنظمات، وضمن فعاليتها في السياق المجتمعي العام، بما في ذلك المساءلة الفعالة للجمعيات من قبل عامة النساء حتى تصان مصالحهن.

وعلى وجه الخصوص، فإن على منظمات المجتمع المدني، لتسهم في نهوض المرأة وفي إنجاز هذه المهمة الوطنية، أن تتحول إلى مؤسسات قابلة للاستمرار بالاعتماد على الذات. كما يتعين عليها أن تكون شعبية حقاً، تلعب فيها المرأة، والرجال المناصرون لنهوض المرأة، الدور المحرك، وتتسم بالديمقراطية الداخلية، مما يعني أن نشاطها سيتسم بالشفافية، وتكون خاضعة للمساءلة الفعالة من قبل عامة النساء، وعموم المواطنين، في البلدان العربية.

إن تتضافر هذه المنظمات وترباطها يمكن أن يشكل قاطرة حركة نهوض المرأة العربية، وأساساً نهضة الوطن العربي كله.

وقد بات لازماً أن تتيح قوانين تنظيم المجتمع المدني ميزات خاصة لتمكين المواطنين، وبخاصة النساء، من إنشاء الجمعيات العاملة في مجال نهوض المرأة، بحرية، ومن لعب دور فعال في حكم هذه الجمعيات وإدارتها بكفاءة. ويتعين أن يكون

لا نهوض للمرأة في الوطن العربي دون أن تقوم حركة مجتمعية قوية، ومطرده التنامي، تتمكن بها النساء العربيات أنفسهن، ومناصروهن من الرجال، من القضاء على إرث التخلف، عبر القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المجتمع العربي في سياق بناء نهضة إنسانية في أرض العرب. ولا يأتي استعمال نص عنوان الاتفاقية الدولية هنا اعتباطاً. وإنما القصد هو التذكرة بأن هذا الهدف الوطني هو هدف عالمي تسعى الإنسانية جمعاء لتحقيقه. وهو في الوقت ذاته، التزام عربي تجاه المجتمع الدولي، باعتبار اتساع نطاق الانضمام إلى الاتفاقية الذي يفترض أن يجعل منها مكوناً أصيلاً في البنية القانونية للبلدان العربية.

ولا ريب في أن هذه الحركة ستبدع، عبر الكفاح، سبلها وأدواتها الخاصة المؤدية لإنجاز المهمة التاريخية لنهوض المرأة في الوطن العربي. ولكن هذه المهمة التاريخية تطلب جهداً وتضحية، خاصة من المؤسسات المجتمعية الطليعية ومن شرائح المثقفين الطليعيين. فهل هم لها أهل، وعليها قادرون؟

وفي النهاية، فإن على الراغبين في بناء نهضة إنسانية أن يسعوا، بهمة تتجاوز التمني، لبناء أداة عملية الكفاح هذه، أي لقيام حركة مجتمعية قوية لنهوض النساء في الوطن العربي تقدر على تجاوز إيسار هيكل القوة الراهن.

وللحركة المطلوبة مستويان، يقوم الأول في كل بلد عربي، ويمتد إلى جميع نواحيه. بينما يكون مجال الثاني عموم الوطن العربي، ويكون عماده شبكات تتعدى الحدود القطرية لتنسيق الجهود القطرية وتعزيدها، وصولاً إلى حركة قومية شاملة لنهوض المرأة العربية. وحيداً لو استفادت هذه الحركة من تقانات المعلومات والاتصال الحديثة قدر الإمكان.

ويحسن أن تقيم المكونات القطرية والقومية لحركة نهوض المرأة في الوطن العربي روابط قوية تعتمد منطلق شراكة الأنداد، مع المنظمات الأممية والدولية، الحكومية وغير الحكومية، الساعية

لا نهوض للمرأة في
الوطن العربي دون أن
تقوم حركة مجتمعية
قوية، ومطرده
التنامي، تتمكن بها
النساء العربيات
أنفسهن، ومناصروهن
من الرجال، من
القضاء على إرث
التخلف، عبر القضاء
على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة

للحركة المطلوبة
مستويان، يقوم الأول
في كل بلد عربي،
ويمتد إلى جميع
نواحيه. بينما يكون
مجال الثاني عموم
الوطن العربي

2 ولا نقول المنظمات النسوية، حيث نرى أن نهوض المرأة مهمة مجتمعية تتضافر فيها جهود النساء و"أشقائهن" من الرجال.

إنجاز هذا التطور محل اهتمام وفعل دعوب من المنظمات القائمة، مثل منظمة المرأة العربية.

وقد أشار التقرير في أكثر من موضع إلى الطبيعة العالمية للانتقاص من حقوق المرأة، ولحركة تحرير المرأة على حد سواء. ويفتح التضامن الدولي في هذا المجال آفاقاً أوسع لنهوض المرأة في الوطن العربي. والوجهة الأولى بالاعتبار في هذا الصدد هي التعاون الفعال، في منظور شراكة الأنداد، مع منظمات المجتمع المدني الدولية، والمنظمات الأممية، الحادية على نهوض المرأة في عموم العالم، من دون تحميلها مضامين سياسية مناهضة للحرية والنهضة في البلدان العربية، كما يعاب على بعض مبادرات الإصلاح القادمة من خارج المنطقة.

رابعاً: أولويات برنامجية لرؤية نهوض المرأة في الوطن العربي

درجت تقارير التنمية الإنسانية العربية على أن يتضمن كل منها رؤية استراتيجية وخطوطاً عريضة للتغلب على وجه النقص محل تركيز التقرير، حتى يتسنى للقوى الحية في المجتمعات العربية أعمال النظر في الرؤية المقدمة، ووضعها في سياقها الخاص، وابتداع أساليب نيل ما تتبناه منها، بعد التمهيد والتخصيص. وجرياً على هذا التقليد، فإن من المرجو أن تضع هذه القوى الخطط الرامية إلى نهوض المرأة العربية في سياقها المجتمعي، متضمنة السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الغاية. كما أن من المؤمل أن تستهدي هذه الخطط المقترحة بالإستراتيجية التي تقدم عناصرها العامة هنا، بحيث يتحقق لهذه البرامج التفصيلية والخطط التنبئي المجتمعي الواسع الذي يكفل لها الاستمرار والنجاح.

غير أن الاقتصار على الخطوط العريضة للإستراتيجية لا يتنافى مع اقتراح بعض أولويات برنامجية تمثل هادياً إضافياً للحركة المجتمعية. ومن هذا المنطلق، تقدم أولويات برنامجية لرؤية نهوض المرأة في سياق مشروع متكامل للتنمية الإنسانية في الوطن العربي، في مجالين أساسيين هما:

• التغلب على حرمان النساء من اكتساب القدرات البشرية.

• ضمان توظيف النساء لقدراتهن البشرية بكفاءة، متى شاءوا.

إن اكتساب النساء للقدرات البشرية يمهد، بصورة طبيعية، للقضاء على حرمانهن النسبي

الأكبر من توظيف قدراتهن. فالمرأة المتعلمة تعليماً راقياً، والمتمتعة بصحة جيدة، أحرص على توظيف قدراتها في جميع مجالات النشاط البشري.

إلا أن الخبرة تدل على أن تمتع النساء بالقدرات البشرية الراقية لا يؤدي بالضرورة، في ظل السياق المجتمعي الراهن، إلى ضمان توظيفهن لهذه القدرات بكفاءة في مختلف مجالات النشاط البشري. ولذلك، فإن جهداً خاصاً يتعين أن يتوجه إلى إفراح مجالات توظيف القدرات البشرية للنساء في جميع مجالات النشاط البشري في البلدان العربية، خاصة عن طريق برامج "الدعم التفضيلي المؤقت" أو "التمييز الإيجابي المؤقت" عبر نظام الحصص، مع تكريس مبدأ التنافس داخل الحصص.

أ: القضاء على الحرمان الأشد الذي تعانيه النساء في التمتع بالصحة، وفي اكتساب المعرفة من خلال التعليم

الرعاية الصحية

إن ضمان الصحة، بالمعنى الإيجابي المتكامل، أمر يفوق إمكانات كثرة النساء، ويستعصي على الأضعف اجتماعياً في البلدان العربية حالياً. وتقاسي النساء معاناة أشد من الرجال بسبب مشكلات الحمل والولادة، وبسبب نمط حياة عام يتسم بالتميز ضدن. وتتلخص هذه المعاناة في ارتفاع نسبي لمعدلات وفيات الأمومة وفقد نسبي أكبر من سنوات الحياة للمرض.

وعليه، فإن التوجه العام لضمان الصحة الإيجابية للجميع - في نطاق التنمية الإنسانية - يتسع تلقائياً لإيلاء عناية خاصة لاحتياجات المستضعفين عامة، والنساء خاصة. ويفيد في هذا الصدد إنفاذ توصيات الحد من الفقر، خاصة الفقر البشري، التي سبقت الإشارة لها.

القضاء على حرمان البنات والنساء من التعلم

يمثل القضاء المبرم على حرمان البنات والنساء من حقهن الإنساني في التعلم، في مدى زمني لا يتعدى عشر سنوات مثلاً، غاية لا ينبغي التهاون فيها. وقد طال الحديث، وأمسى ممجوجاً، عن برامج وخطط للقضاء على أمية النساء في البلدان العربية لا ترى النور إلا حبراً على ورق.

يتسع التوجه العام

لضمان الصحة

الإيجابية للجميع

- في نطاق التنمية

الإنسانية - تلقائياً

لإيلاء عناية

خاصة لاحتياجات

المستضعفين عامة،

والنساء خاصة

يمثل القضاء المبرم

على حرمان البنات

والنساء من حقهن

الإنساني في التعلم،

في مدى زمني لا

يتعدى عشر سنوات

مثلاً، غاية لا ينبغي

التهاون فيها

- مسافة مأمونة للبنات الصغار، في جميع التجمعات السكانية في عموم البلاد.
- فرض الإلزام بالتعليم الأساسي وتحقيق مجانيته، دون أي تجاوز أو تغلل.
- كسر المانع المالي لإقامة المدارس في المجتمعات المحلية، ولالتحاق البنات بها، ولاستمرارهن فيها.
- مناهضة التقاليد والتوجهات الاجتماعية المثبطة لتعليم البنات، وبخاصة عدم قيد المواليد البنات، والزواج المبكر (الذي يسهل إبراز مضاره الصحية والاجتماعية الأكيدة).
- تعزيز العائد الاجتماعي للتعليم، بترتيب مزايا في الخدمات الحكومية للمتعلمين، ولا سيما للإناث.
- القضاء على أية تحيزات ضد الإناث في المناهج، والكتب، وأساليب التعليم، والإدارة التعليمية في المدارس كافة.
- القضاء على جميع أشكال سوء المعاملة، بالضرب أو أي شكل آخر من الأذى (مثل التحرش)، في جميع المدارس، وللبنات بصورة خاصة.
- إدخال الثقافة الجنسية الرصينة للجنسين في مرحلة تعد النشء للبلوغ الجنسي بسلام، ولتفادي الأخطار الناجمة عن الجهل الجنسي أو الحصول على معلومات مغلوطة من مصادر غير موثوق بها.
- تعبئة الجهود الأهلية، التي أثبتت جدارة في ميدان التعليم، بالتضاضر مع الدولة والقطاع الخاص والعائلات، في تقديم تعليم راق صديق للبنات.
- رفع العائد الاقتصادي للتعليم (بتضمين برامج التعليم مهارات تؤهل لمن جيدة مطلوبة في سوق العمل ومهارات حياة ممتازة).
- تقديم حوافز خاصة للبنات اللواتي اخترن سبيل التعليم (فرص عمل جيدة، وجوائز مادية ومعنوية وإشهار إعلامي لحالات النجاح) ولأهاليهن، على جميع المستويات، من المحلي حتى المركزي.
- أخذ خصوصيات المجتمعات المحلية المختلفة في الاعتبار عند وضع الخطط لمواجهة حرمان البنات.

تحسين السياق المجتمعي لتعليم البنات

• هناك تغييرات مجتمعية تتعدى النطاق الضيق

ولذا، فعلى حركة نهوض المرأة في الوطن العربي ببعديها الرسمي والأهلي، والقطري والقومي، أن تقوم على برنامج بالغ الجدية للقضاء نهائياً على حرمان البنات والنساء من التعلم في جميع البلدان العربية في مدى زمني لا يتعدى عقداً من الزمان. ويقصد البرنامج تحديداً، القضاء على أمية النساء، وإكمال جميع البنات لإثني عشر صفاً من التعليم الأساسي، بحلول العام 2015 في جميع البلدان العربية؛ وهذا ما يتماشى مع الأهداف التنموية للألفية، ولتصبح هذه الغاية، ومدى النجاح في نيلها، معياراً أساساً لجدية ونجوع حركة نهوض المرأة في الوطن العربي.

وفي نسق التربية الكلي، بمكوناته جميعاً، يتعين العمل الدائب على اجتثاث أية بذور للتفرقة بين النوعين. ومن حسن الحظ أن ثمة اتفاقيتين دوليتين انضمت إليهما كثرة البلدان العربية وأصبحتا، من ثم، جزأين لا يتجزآن من منظومة التشريع العربي. وهما توفران إطاراً مفهوماً وقانونياً لضمان "حقوق الطفل" (وعلى رأسها عدم التمييز حسب النوع) والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

يقوم جدل قوي بين هيكل القوة ونسق التربية، بحيث لا تتوفر فرصة لقيام نوع التربية الممكن من صعود عموم النساء في ظل أزمة بين الناس وأنساق الحكم. غير أنه لا مراء في أن تحسين التربية، خاصة التعليم واسع الانتشار راقى النوعية، يرفد تمكين المهتمين وتقويتهم ويعرّف، من ثم، معالم الصراع الاجتماعي الذي يمكن أن يؤدي إلى نهوض المرأة. وقد يساعد على ذلك قيام نظام تعليمي، قوي، غير حكومي، ولكن لا يستهدف الربح، كمنافس للتعليم الحكومي، مع وجود ضمانات قوية للنوعية من خلال نسق محكم لضبط الجودة. وإذا أمكن نفع الروح في العمل الأهلي من خلال منظمات المجتمع المدني، فقد تنفسح فرصة طيبة في هذا الميدان.

ولأهمية التعليم الأساسي باعتباره فاتحة التعليم، وهو الطريق الأساس لبناء إحدى القدرات البشرية الأساسية وهي المعرفة، يقترح فريق التقرير بعض السبل للقضاء على حرمان البنات من التعليم الأساسي.

توجهات إستراتيجية للقضاء على حرمان البنات من التعليم الأساسي

• إتاحة مدارس جيدة، صديقة للبنات، على

في نسق التربية

الكلي، بمكوناته

جميعاً، يتعين العمل

الدائب على اجتثاث

أية بذور للتفرقة بين

النوعين

لتعليم البنات، أو التعليم ككل، ويمكن أن تؤدي آثارا إيجابية مهمة في القضاء على حرمان البنات من التعليم الأساسي، ومن أهمها:

- التشديد على ضرورة تسجيل المواليد، وبخاصة الإناث.
- رفع سن الزواج للبنات إلى 18 عاماً وضمان الالتزام به.
- مكافحة بطالة المتعلمين، ومناهضة التمييز ضد الإناث في التشغيل وفي الاستغناء عن العاملين.
- تحسين ظروف عمل المتعلمين (برفع الأجور الحقيقية).
- مكافحة الفقر، خاصة من خلال المشروعات المدرة للدخل، وعلى وجه الخصوص للأسر التي لديها أطفال في سن التعليم الأساسي (يمكن أن يكون وجود أطفال في سن التعليم الأساسي، لا سيما من البنات، من غير المتاحقات بالتعليم، من بين عوامل تفضيل منح قروض المشروعات، على أن يكون التحاق الأطفال واستمرارهم في التعليم من شروط التمتع بالقرض).

إلا أن القضاء على حرمان البنات من التعليم الأساسي ليس إلا بداية الطريق لبناء القدرات البشرية للنساء، وإن كان بداية لا بد منها. ويتمثل إتمام هذه البداية في استكمال السبل المقترحة للقضاء على حرمان البنات من التعليم الأساسي إلى جميع مراحل التعليم وكل أنواعه، وبخاصة تلك المؤدية إلى مكانة مهنية واجتماعية متميزة.

ب: كسر العوائق الكابحة لتوظيف قدرات النساء في مختلف مجالات النشاط البشري التي يخترنها بكامل حريتهن

إن اكتساب النساء للقدرات البشرية شرط لازم لتوظيف القدرات في إنتاج مقومات الرفاه الإنساني، ولكنه بالتأكيد غير كاف. ففي الفصول السابقة أدلة على بقاء قدرات النساء معطلة نتيجة لعديد من العوامل الثقافية والاجتماعية، كما في حالة بطالة المتعلمات في بعض البلدان العربية.

ولعل إفساح المجال للنساء للمساهمة في النشاط الاقتصادي خارج نطاق الأسرة، حين يخترن هذا الميدان، يأتي على رأس التوجهات

الإصلاحية اللازمة لضمان الاستقلال الاقتصادي للنساء الذي يمثل، في نظر كثيرين، أهم محاور "تمكين المرأة". ويقتضي هذا التوجه الاستراتيجي حزمة من الإصلاح المجتمعي، ولا سيما في ميدان الاقتصاد، تشمل في خطوطها العريضة:

- تسريع معدلات النمو الاقتصادي بما يتيح خلق فرص العمل على نطاق واسع. ولعل في تضاعف سعر النفط في السنوات الأخيرة مورداً يمثل فرصة تاريخية لتنمية اقتصاداتها من خلال تنويع وتطوير البنية الإنتاجية يتعين على البلدان العربية ألا تضيعها. وتقتضي إتاحة فرص توظيف القدرات، عبر النمو الاقتصادي، الاهتمام بنمط النمو الاقتصادي، وليس مجرد مستوى النمو، وكذلك بنمط التقانة المستخدم الذي يتعين أن يكون محتوى العمل فيه كثيفاً، مع ضمان الارتقاء بمستوى الإنتاجية.

ومن الضروري هنا الإشارة إلى أن توظيف قدرات النساء يمكن أن يسهم إيجابياً في ترقية الإنتاجية. ويعد مدى امتلاك القدرات المعرفية من أهم محددات الإنتاجية، وقد قدم في فصل سابق دليل على أن البنات أفضل اكتساباً للقدرات المعرفية من خلال التعليم. وكان تقدير الغالبية الساحقة للمجيبين في استطلاع الرأي أن النساء لسن أقل إنجازاً من الرجال في أداء مهام الأعمال التي يزاولنها.

- مناهضة العوائق الثقافية أمام توظيف النساء لقدراتهن في جميع مجالات النشاط البشري التي يخترنها بحرية.
- ضمان المساواة في التمتع بفرص العمل، لمن يرغب، في الدستور والقوانين والإجراءات النافذة، بغض النظر عن الجنس.

• ضمان تمتع النساء بظروف العمل المناسبة لصيانة كرامتهن الإنسانية، وإن اقتضى الأمر بعض التمييز التفضيلي عن الرجال، صيانة لأدوار المرأة الأسرية، من دون التذرع بهذه الامتيازات للانتقاص من مزايا العمل، مقارنة بالرجال. وقد يتطلب ضمان هذا التوجه أن يتحمل المجتمع/الدولة بعض التكلفة الاقتصادية المترتبة على توظيف قدرات النساء، مع حماية حقوقهن. ويشمل ذلك، مثلاً، أن تتحمل الدولة، من خلال شبكات الأمان الاجتماعي، تكلفة خدمات رعاية النشء وإجازات الأمومة التي يتعين أن تتاح

يأتي إفساح المجال

للنساء للمساهمة

في النشاط

الاقتصادي خارج

نطاق الأسرة، حين

يخترن هذا الميدان،

على رأس التوجهات

الإصلاحية اللازمة

لضمان الاستقلال

الاقتصادي للنساء

الذي يكافئ في نظر

كثيرين أهم محاور

"تمكين المرأة"

للساء العاملات، بل وأن تقدم لمشروعات
القطاع الخاص التي توظف قدرات النساء
حوافز ضريبية مقدره.
• بناء آليات سوق عمل حديث وكفاء على
الصعيدين القطري والإقليمي، مفتوحة على
قدم المساواة أمام النساء والرجال.

مسك الختام

تنتهي مع هذه الإصداره من "تقرير التنمية الإنسانية العربية" الحلقة الأولى من التقرير، التي قدمت فيها رؤية شاملة لإقامة نهضة إنسانية في الوطن العربي من خلال القضاء على النواقص الثلاثة، في الحرية والمعرفة وتمكين النساء.

والرؤية المقدمة هنا وفي الإصدارات السابقة ليست إلا ذخيرة فكرية مقدمة لقوى النهضة في البلدان العربية تستمد منه رحيقا تتمثله في تخليق مشروع يتكامل عبر ربوع الوطن لتجاوز الكبوة التي تعاني منها الأمة العربية في الحقبة التاريخية الراهنة، وصولاً إلى التنمية والازدهار، والعزة والمنعة في أرجاء الوطن العربي كافة.

والأمل أن يتم ذلك التحول التاريخي وفق البديل المستقبلي المفضل للتقرير، أي مسار الازدهار الإنساني (تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث)، القائم على عملية تفاوض سلمية تستهدف إعادة توزيع القوة وبناء نسق حكم مؤسسي صالح. ويبدأ المسار بمشهد مفتوح تحترم فيه الحريات المفتاح للرأي والتعبير والتنظيم، مما يؤدي إلى قيام مجتمع مدني حيوي وفعال وصالح يشكل طليعة عملية التفاوض السلمي. ومن شأن ذلك تفاوضي مسار "الخراب الآتي" الذي حذر منه التقرير، وتتجمع، لشديد الأسف، سحبه السودان في أكثر من بلد عربي محوري.